محليات

عماد خميس: إجراءات ضبط الامتحانات تصب في مصلحة الطلاب لينال كل مجتهد نصيبه

| الوطن

استمع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس من الطلاب في مركزي ثانوية الكسوة للبنات ومحمد مصطفى جويد في دمشق إلى أجواء الامتحانات ومستوى الأسئلة ومدى شموليتها وكفاية الوقت المحدد للإجابة وآلية ضبط العملية الامتحانية لناحية الحد من التجاوزات والالتزام بتوزيع أوراق الإجابة والأسئلة في الوقت المحدد وكيفية تعامل المراقبين مع الطلاب.

والتقى خميس خلال جولة له برفقة وزير التربية عماد العزب ومحافظي دمشق وريف دمشق في عدد من مدارس دمشق وريفها بأهالي الطلاب المنتظرين خارج المراكز واستمع منهم إلى مدى رضاهم ورضا أبنائهم عن سير الامتحانات حتى الآن وإجراءات ضبطها للحد من الثغرات لينال كل طالب حقه ومدى تطور العملية الامتحانية قياساً بالدورات السابقة.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء في بيان صحفي وصل «الوطن» نسخة منه أن إجراء الامتحانات دلالة للعالم ولأبناء الوطن أن سورية تستعيد عافيتها بعد الإرهاب الذي عاث فيها تدميراً، مضيفاً: إن أبناءنا الطلبة اليوم يحملون راية العلم والمعرفة والبناء من خلال ممارستهم الامتحانات ويشكلون ركيزة أساسية لمستقبل سورية.

وبين خميس أن الدولة وفرت الأجواء المريحة والهادئة للطلاب في جميع المراكز وتعمل وفق خطة مدروسة لتطوير الامتحانات باستمرار لتكون بمؤشرات عالية وتجاوز أي ثغرات، موضحاً أن إجراءات ضبط الامتحانات تصب في مصلحة الطلاب بالدرجة الأولى لينال كل مجتهد نصيبه متمنياً التوفيق لكل الطلبة في امتحاناتهم باعتبارهم بنية أساسية لإعادة بناء سورية مستقبلاً.

من جانبه طلب وزير التربية من جميع الطلاب عدم الوثوق بأي توقعات أو تسريبات على مواقع التواصل الاجتماعي والاعتماد على الذات والاجتهاد، مبيناً أن الأسئلة شاملة ومبنية بطريقة علمية ومدروسة تحقق الغرض منها لجميع مستويات الطلاب.

وأعرب الطلاب عن رضاهم عن أجواء الامتحانات وانضباط العملية الامتحانية باعتبارها أساس حصول كل طالب على علامته التي يستحق، موضحين أهمية مراجعة قرار السنة التحضيرية لدخول الكليات العلمية في الجامعات، من جانبهم أعرب الأهالي عن شعورهم بالارتياح بعد تقديم أبنائهم المادة الأولى نتيجة الأجواء الهادئة والمنضبطة التي سادت الامتحانات.

يتضمن إحداث هيئة للتدريب السياحي مستقلة مالياً وإدارياً

«الشعب» يعيد مشروع قانون خاص بـ «السياحة» للجنة الخدمات بعدما أثار جدلاً

➤ مارتيني: تدريب القطاع السياحي هو جزء من خطة الوزارة ➤ قربي: مشروع القانون يرمم جزئية من عمل «السياحة»

| محمد منار حميجو

أثار مشروع القانون الخاص بتعديل قانون الهيئة العامة للتدريب السياحي والفندقي جدلاً تحت قبة مجلس الشعب ما دفع نواب المجلس إلى التصويت إلى إعادته إلى لجنة الخدمات لدراسته من جديد وإعداد التقرير الخاص به مع السماح لأي نائب بالحضور إلى اجتماعات اللجنة لإبداء الرأي حوله.

وقبل الموافقة على إحالة المشروع إلى اللجنة أقر المجلس في البداية بعضاً من مواده، منها الثانية التي تنص على أنه يتم إحداث هيئة عامة للتدريب السياحي والفندقي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ترتبط بالوزير ومقرها مدينة دمشق لتحل بذلك محل الهيئة المحدثة بموجب أحكام القانون ٤٨ لعام ١٩٧٨.

ونصت المادة الثالثة من المشروع التي أقرها المجلس أيضاً أن الهيئة تهدف إلى تأهيل وتدريب الأطر البشرية اللازمة للإدارة والخدمة في المهن السياحية والمنشآت السياحية والفندقية المختلفة إضافة إلى خدمات التسويق والترويج السياحي والصناعات التقليدية.

وأكدت المادة السادسة من المشروع أنه يتولى إدارة شؤون الهيئة مجلس الإدارة والمدير العام.

ورأى رئيس لجنة الخدمات صفوان قربي أن القانون الحالي للهيئة لم يحقق الغاية المطلوبة ربما لنقص في المرونة أو الاستقلالية وبالتالي لم تكن الأمور مهيئة لتأدية دورها المطلوب، مشيراً إلى خطة وزارة السياحة التي تمتد من العام الحالي وحتى عام ٢٠٣٠ لرسم معالم سياحة سورية.

وفي مداخلة له رأى قربي أن مشروع القانون يلحظ هذه الرؤية، لافتاً إلى أنه يرمم جزئية من عمل وزارة السياحة لمرحلة قادمة وبالتالي لا يناقش كل خططها وأدائها.

وأكد قربي أنه تم إلغاء القانون الحالي وصياغة المشروع المطروح تحت القبة حتى لا يتم العمل وفق سياسة الترقيع كما أنه يرمم خللاً، معتبراً أنه يعطي للهيئة استقلالاً مالياً وإدارياً كانت تفتقده وكان من أهم المعوقات لانطلاق عملها.

وأكد قربي أن مشروع القانون يشجع القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية السياحية وبهذه البنية التشريعية يكون هناك تعاون أفضل.

من جهته أكد وزير السياحة محمد رامي مارتيني أن تدريب القطاع السياحي هو جزء من خطة الوزارة حتى ٢٠٣٠، موضحاً أن مشروع القانون سمح بإحداث مدارس فندقية خاصة بالتنسيق مع وزارة التربية لأن هناك أنظمة تتبع لها، أما فيما يتعلق بما يدرس من مناهج تخصصية فهو من اختصاص وزارة السياحة.

وفي كلمة له كشف مارتيني أنه سوف تتم طباعة الكتب الخاصة بالمعاهد التقانية الفندقية والسياحية لأول مرة في العام الدراسي القادم، مشيراً إلى أنه كان هناك تقصيراً سابقاً.

وأضاف مارتيني: المادة العلمية كانت متفاوتة لا أقول هناك جهل لأن الخبراء الذين أعدوا هذه المواد يدرسون في المراكز الخاصة وفي سلاسل فندقية دولية في سورية والدول المجاورة، موضحاً أن أسس التعليم السياحية والفندقية بقيت واحدة منذ عشرات السنين، معتبراً أن مشروع القانون فيه الكثير من المزايا وخصوصاً باستقلال الهيئة مالياً وإدارياً.

كما وافق المجلس على مشروع قانون خاص بمنح مدة ثلاثة أشهر للمخترعين الذين لم يسددوا الرسوم المستحقة عليهم منذ عام ٢٠١١ لتسديدها لإعادة العمل ببراءات اختراعاتهم.

ونص القانون على أنه يمنح الأشخاص المشار إليهم مهلة سنة للعمل ببراءة اختراعاتهم في حال لم يضعوها موضع الاستثمار أو لم يثبتوا وضع اختراعاتهم موضع الاستثمار.

> قانون يمنح ثلاثة أشهر للمخترعين الذين لم يسددوا رسومهم لإعادة براءات اختراعاتهم

إغلاق ٤٦ محلاً لبيع المواد الغذائية خلال شهر واحد في اللاذقية

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد رئيس مجلس مدينة اللاذقية فواز حكيم متابعة ومراقبة محال بيع المواد الغذائية، لجهة التشديد على الرقابة الصحية من جهة، والتركيز على النظافة العامة من جهة ثانية.

وخلال جولتها على محال بيع المواد الغذائية، ضبطت مديرية المهن والشؤون الصحية، عدة مخالفات خلال شهر أيار الماضي، ونظمت ٤٦ قرار إغلاق بحق المحلات المخالفة في المدينة.

وبيّن رئيس دائرة الرقابة والسياسات في مديرية المهن والشؤون الصحية، كنان سعيد، لـ«الوطن»، أنه تم ضبط ١٥ كيلو غراماً من الجبنة التالفة غير الصالحة للاستهلاك البشري في معمل لصنع الألبان والأجبان في حارة علي جمّال، مؤكداً إتلاف الكمية وإغلاق المعمل وإحالة المخالف إلى القضاء وفق القانون.

وذكر سعيد أنه تم في حي سوق الغافقي «أوغاريت»، ضبط محل لبيع الفواكه والألبان والأجبان يبيع مواد تالفة، مبيناً أنه تم ضبط ٢٠ كيلو غرام من اللبن التالف و٥ كيلو غرام من الجبنة الفاسدة غير الصالحة للاستهلاك البشري، مؤكداً أنه تم إتلاف الكمية وإغلاق المحل وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص.

وأشار رئيس دائرة الرقابة والسياسات إلى ضبط محل حلويات – غير نظيف– في الوسط التجاري بالمدينة، موضحاً أنه تم إغلاق المحل بالشمع الأحمر وفرض غرامة مالية بحسب القانون بعدما تم مشاهدة براز القوارض داخل المحل.

ولفت سعيد إلى الضبوط والغرامات المالية التي سجلتها المديرية خلال الشهر الخامس من العام الجاري، مبيناً أنه تم تنظيم ١١ ضبطاً للمحال التجارية بسبب مزاولة المهنة من دون الحصول على الترخيص الإداري، ومخالفة الشروط الصحية وعدم وجود بطاقات صحية لعمال المهن الغذائية.

وعن ضبوط التدخين، بيّن رئيس دائرة الرقابة والسياسات أنه تم تسجيل ضبطي تدخين وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٩.

وفي المقابل، تم معالجة ٤٦ شكوى تخص الضرر الصحي بسبب تسرب مياه من المنازل السكنية من خلال توجيه إنذار بضرورة رفع الضرر الصحي عن الجوار والإحالة إلى القضاء في حال عدم الالتزام.

٨٦ بالمئة نسبة تنفيذ أوتستراد حماة سلمية والأعمال تسير بوتيرة عالية

| حماة - محمد أحمد خبازي

يرى المواطنون والسائقون الذين يستخدمون طريق حماة سلمية، أن العمل بطيء في مشروع الأوتستراد، وقد انتهت مدة إنجازه ولم تنتهِ الأعمال فيه ولم يوضع بالخدمة حتى اليوم، وهوَ ما يسبب معاناة شديدة لهم من استخدام الطريق الراهن الذي يضيق عند التحويلات التي نفذتها الشركة المنفذة للمشروع في بعض نقاطه لتسيير الحركة المرورية الكثيفة على الطريق القديم والمحدّث، متساءلين عن أسباب هذا التأخر، وإلى متى ستظل معاناتهم مستمرة من بطء الأعمال؟

وفي السياق أكد مدير فرع المواصلات الطرقية في حماة خضر فطوم لـ«الوطن» انتهاء المدة العقدية للمرحلة الأولى من المشروع المقدرة بـ٢٨٩ يوماً، والأعمال التي تتم حالياً هي ضمن المدة المبررة، مبيناً أن نسبة التنفيذ التراكمية في المرحلة الأولى من هذا المشروع الحيوي بلغت حتى تاريخه ٨٦ بالمئة وبعد إقرار التوازن السعري ٤٧ بالمئة، بقيمة تزيد على ١,٥ مليار ل.س، وأن الأعمال فيه مستمرة بوتيرة عالية.

وأشار فطوم في حديثه لـ«الوطن» إلى أنه بعد توقف العمل فيها لسنوات طويلة بسبب الظروف الأمنية، بدأت عجلة العمل بالدوران في مشروعات الطرق المهمة والحيوية في المحافظة، بعد أن خصصت لها الحكومة الاعتمادات اللازمة، وفق توازن سعرٍ جديد لحظ الفروقات الكبيرة في الأسعار الراهنة وعمّا كانت عليه قبيل العام ٢٠١١.

وتابع: من أبرزها أوتستراد حماة سلمية حيث أصدرت المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بعد إقرار التوازن السعري الجديد، كشفاً تقديرياً بالأعمال المتبقية وفق الأسعار المتوازنة بقيمة ٤,٧ مليارات ليرة مع إعطاء مدة تنفيذ جديدة تبلغ ٢٨٩ يوماً تقويمياً بدءاً من ١٤–١١–٢٠١٧ وهو تاريخ الاستمرارية في الأعمال التي تتم اليوم على قدم وساق.

وعن العوائق التي تعترض مسار الأوتستراد بيّن فطوم أن الوزارة أبرمت ٣ عقود لإزالتها بقيمة ١,٢ مليار ليرة، وقد أزيلت عوائق المياه نهائياً ونسبة التنفيذ بإزالة عوائق الكهرباء والهاتف ما بين ٧٥–٨٠ بالمئة.

وبلغ طول المسافة المزفتة وبحارتي الأوتستراد ٧ كم من أصل ١٢,٥ كم وقال: وتبقى مسافة قبل الجاجية وقصارين وسنباشر بها قريباً بعد معالجة موضوع التل الأثري في نقطة قصارين مع الآثار.

بعد توقف ٨ سنوات التسليف يطلق قروض الدخل المحدود للعاملين بمدينة الحسكة

| الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير مصرف التسليف الشعبي «فرع الدخل المحدود» بمدينة الحسكة محمد الخليف في حديث لـ«الوطن» أن قروض الدخل المحدود التي كانت تُمنح للعاملين من ذوي الدخل المحدود في الدولة، عادت عجلة الدوران فيها بعد انقطاع دام أكثر من ٨ سنوات بفعل ظروف الحرب الراهنة على البلاد.

وأوضح الخليف أن سقف القرض الأعلى هو مليون ليرة سورية وبفائدة مضافة مدتها الأقصى للسداد من السنة إلى الخمس سنوات كحد أقصى ونسبة الحسم فيها ٤٠ بالمئة من الأجر المقطوع ومضافاً إليها ١٠٠ بالمئة من التعويضات الثابتة للقسط الشهري.

وبيّن مدير فرع المصرف أن توزيع استمارات طلبات القروض سيباشر العمل فيها اعتباراً منذ مطلع أيام الأسبوع القادم، وسيتم منح القروض في بحر أيام شهر تموز المقبل، وسيستفيد منها العاملون في مؤسسات الدولة بمدينة الحسكة حصراً.

يشار إلى أن مصرف التسليف أصدر مؤخراً تعليمات وضوابط جديدة خاصة بالإقراض منح من خلالها تسهيلات تسمح لكفلاء المقترضين بالحصول على قروض من دون أي حسميات أو تنزيلات من ملاءاتهم المالية، ما يمكن الكفيل من الحصول على قرض كالمقترض تماماً من دون النظر إليه ككفيل، وإذا كان دخله الشهري يسمح بالحصول على السقف المحدد للقرض بمليون ليرة، كما ساوت التعليمات بين المقترض والكفيل على حد سواء أثناء تطبيق معادلة احتساب مبلغ القرض المراد الحصول عليه.

عقبات إنجاز السكن التعاوني على طاولة مجلس الاتحاد في دمشق

سكري: إنجاز ربع مليون مسكن تعاوني في ظروف غير مناسبة

تصحيح علاقة الإذعان مع المصرف العقاري

| محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد العام للتعاون السكني زياد سكري عن إنجاز ربع مليون مسكن تعاوني على مساحة البلاد بسعر التكلفة الذي لا يزيد على نصف أسعار القطاع الخاص وبأحسن المواصفات وهذا ما يبرر الإقبال الكبير على الانتساب لقطاع التعاون السكني نتيجة المكاسب النوعية في هذا القطاع على الرغم من الحرب الكبيرة التي يتعرض لها العمل التعاوني من القطاعات المنافسة في مجال البناء.

ورأى سكري خلال حضوره اجتماع مجلس الاتحاد التعاوني السكني في دمشق، أنه كان من الممكن أن يصل عدد المساكن التعاونية إلى عشرة أضعاف ما أنجز لو توافرت الأرض اللازمة والقروض التي تحتاج إليها مشروعات التعاون السكني، مضيفاً: هناك تعديل للقانون المالي للوحدات الإدارية سيصدر قريباً يتضمن وجود حل نهائي لمشكلة تكليف الجمعيات السكنية بدفع رسوم ترخيص ورسوم المرافق التي تنفذها الجمعيات حيث سيتم إعفاء الجمعيات من رسوم رخص البناء وكذلك من رسوم المرافق في حال قامت الجمعيات بتنفيذها.

وفي معرض مقارنته بين الأسعار في القطاع الخاص والتعاوني بيّن رئيس الاتحاد العام أن هناك ضاحية خاصة مجاورة لضاحية الفيحاء يصل فيها سعر متر البناء إلى أكثر من مليون ليرة سورية في وقت لا تزيد تكلفة المتر على المفتاح في ضاحية الفيحاء عن ربع هذا المبلغ علماً أن هناك خدمات عالية جداً في ضاحية الفيحاء تحاكي أكثر المناطق العمرانية في العالم.

وبيّن سكري أنه يجري الآن تصحيح علاقة الإذعان مع المصرف العقاري الذي يرفض الإيداع ولا يمنح الجمعيات أي فوائد على أموالها الموجودة في المصرف العقاري التي تتجاوز ٧٥ مليار ليرة سورية والآن يتم العمل على إعادة السماح بفتح حسابات إيداع وكذلك العودة إلى منح قروض للجمعيات السكنية.

ووعد سكري بإيجاد حل جذري لموضوع الإيداعات المصرفية بعد تعديل قانون التعاون السكني من خلال تفعيل صندوق الإقراض التعاوني وتفعيل اعتماد المصارف العاملة في البلاد.

وعن وجود غبن في أسعار تكلفة المتر المربع هواء من المؤسسة العامة للإسكان في ضاحية الفيحاء أوضح رئيس الاتحاد العام أنه تم الاتفاق مع المؤسسة على أن يكون الحساب للأسعار بعد انتهاء الأعمال ويمكن أن تكون أقل من التقديرات، مؤكداً أن وزير الأشغال داعم بلا حدود لقطاع التعاون السكني حيث وافق على حساب أسعار البروزات بنفس سعر المتر العادي للمرائب والأقبية الخدمية وهي من ضمن أسعار القسم السكني.

وكشف سكري أنه سيتم الحصول على أرض لقطاع التعاون السكني لبناء ١٠ آلاف وحدة سكنية في ضاحية معرونة، منوهاً بأن الأفضلية ستكون للجمعيات التي لم تخصص في ضاحية الفيحاء.

بدوره أوضح مدير التعاون السكني في وزارة الأشغال سامر بيتموني أن المؤسسة العامة للإسكان ليست ربحية، وهي لا تتقاضى أي مبالغ إضافية على تكاليف الاستملاك وإنجاز البنى التحتية، ونفى علاقة الوزارة بموضوع اللجان الإقليمية لكونها مرتبطة بالمحافظات بشكل مباشر.

وبرر بيتموني ارتفاع الأسعار بأنه موضوع خارج عن إرادة الجميع وهو ناتج عن الحرب والحصار الاقتصادي.

وكان أعضاء مجلس الاتحاد السكني في دمشق قد طرحوا عدداً من القضايا التي تعترض عملهم في إنجاز المشروعات المطلوبة ومنها معاناة الجمعيات في أشرفية صحنايا جراء عدم تعاون اللجنة الإقليمية في محافظة ريف دمشق في منح الجمعيات ما تستحق من طوابق إضافية للتخفيف من تكاليف المساكن، حيث أكد لؤي مجذوب وجود مساحة ١٩٠٠م٢ توفر ١٩ مسكناً في هذه الضاحية بانتظار موافقة اللجنة الإقليمية، كاشفاً عن ارتفاع تكاليف المتر المربع على الهيكل خلال ستة أشهر من ٤٥ ألف ليرة إلى ١٧٠ ألف ليرة سورية.

وطالب هشام الحاج بإيجاد حل لموضوع حرمان الجمعيات من رسوم التنازل حيث يذهب ٨٠ بالمئة منها لوزارة المالية دون أن يكون لها أي دور في عمل الجمعية واشتكى من عدم تطبيق البلديات الإعفاء الممنوح للجمعيات من رسوم الترخيص وكذلك من قيمة البنى التحتية التي تنفذها الجمعيات على نفقتها، وطالب بالعمل على تسليم الجمعيات الأراضي من أملاك الدولة في الكسوة والتل وصحنايا والباردة وضاحية الأندلس.

من جهته بيّن عضو المجلس محمد ونوس أن المؤسسة العامة للإسكان أخذت قيمة البنى التحتية من الجمعيات ومنها المياه والكهرباء وحتى الآن لا يوجد شبكة مياه وتقوم الجمعيات التي بدأت في العمل بشراء المتر المكعب من المياه لتنفيذ الأعمال بقيمة خمسة آلاف ليرة وهناك البعض من أصحاب النفوذ يعملون على حفر آبار في المنطقة لبيع المياه لمشروعات الجمعيات، متأسفاً لاعتبار قطاع التعاون السكني مستضعفاً حيث يتم ترتيب تكاليف على نقل الأنقاض ودخول المواد إلى الجمعيات وغيرها إضافة إلى وضع ضريبة جديدة على الحديد المستخدم للجمعيات بنسبة ١٢ بالمئة.

وكان رئيس الاتحاد السكني في دمشق منير الكنج قدم شرحاً عن الأعمال التي أنجزت خلال العام الماضي مبيناً وجود أكثر من ١٥٠ ألف أسرة تنتظر تخصيصها بمساكن من خلال تأمين الأرض اللازمة وتطرق إلى وجود معاناة في التواصل مع عدد من أعضاء الجمعيات بسبب الهجرة وعدم تثبيت عناوين الأعضاء، وعدم التزام الأعضاء بتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليهم.

وطالب الكنج بتأمين الأراضي اللازمة لأن ضاحية الفيحاء لا توفر سوى ٤,٥ بالمئة من حاجة قطاع التعاون السكني في دمشق، منوهاً بوجود إمكانية للتوسع في الديماس بمساحة ٤٥٠٠ هكتار وفي عدرا هناك إمكانية تأمين ١٩٥ هكتاراً وفي أشرفية صحنايا ٢٢٥ هكتاراً وهذه المساحات يمكن أن توفر المساكن لأكثر من ٢٥٠ ألف نسمة.

وكان أعضاء المجلس قد ناقشوا التقارير التنظيمية والاقتصادية والمالية وتم التصديق عليها مع المقترحات المطلوبة.

الجدير بالذكر أن الجمعيات التعاونية السكنية في دمشق أنهت مؤتمراتها السنوية لهذا العام وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ٤٢٠ جمعية منها ٣٤٣ جمعية سكنية و٧٧ جمعية اصطيافية ويبلغ عدد المنتسبين لهذه الجمعيات ١٥٢ ألف مواطن وكان عدد الجمعيات التابعة لدمشق واستفادت من ضاحية الفيحاء ١٥٦ جمعية وبلغ عدد المقاسم التي خصصت لهذه الجمعيات ٢١٩ مقسماً من أصل ٣٧٢ مقسماً مجموع عدد مقاسم الضاحية التي استفاد منها أعضاء التعاون السكني في دمشق وريف دمشق والقنيطرة إضافة إلى المقاسم الخاصة للمؤسسة العامة للإسكان.

> بيتموني: المؤسسة العامة للإسكان ليست ربحية وأسعارها وفق التكاليف

> الكنج: ١٥٠ ألف عائلة في دمشق تنتظر مساكنها التعاونية